تكريم خليجي لإسهاماته في تطوير وتأسيس العمل الاجتماعي

محمود شاهر عبدالرحمن رائد العمل الاجتماعي في اليمن والخليج

■.. كرمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت الشقيقة الأستاذ محمود شاهر عبدالرحمن الوكيل المساعد لقطاع الرعاية الاجتماعية سابقاً بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل - مدير عام برنامج التدريب وتنمية قدرات الشباب التابع للمؤسسة الخيرية لهائل سعيد أنعم وشركائه حالياً كأحد أبرز رواد العمل الاجتماعي في اليمن.

ويعد هذا التكريم الذي جاء ضمن فعاليات المهرجان الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي الذي أقيم بدولة الكويت الشقيقة في الشهر المنصرم تقديراً وعرفاناً ووفاء لعطاءاته وجهوده وإسهاماته المتميزة في خدمة المجتمع وتنميته وتأسيس وتطوير العمل الاجتماعي في الجمهورية اليمنية.

كتب / مطهر هزبر

اهتمام خاص بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم في المجتمع

دعم ذوي الإعاقة

■ وقد ساهم الأستاذ محمود شاهر عبدالرحمن أثناء عمله وكيلا مساعدا لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تطوير العمل الاجتماعي في اليمن وخاصة مايتعلق بالعمل الاجتماعي الهادف إلى خدمة شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تواجد وانتشار جمعيات ومراكز الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشاركته الفاعلة مع غيره من المسؤلين والمعنيين بشريحة الأشخاص ذوي الإعاقة في تعزيز الجوانب القانونية والتشريعية لحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بما يحفزهم على الاندماج في المجتمع والمشاركة الإيجابية في أنشطته المتنوعة.

اهتمامات إعلامية

■ ولم تقف جهود الأستاذ محمود شاهر عبدالرحمن واهتمامه بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص والقضايا الاجتماعية بشكل عام بعد تركه لمنصبة في وزارة الشوؤن الاجتماعية والعمل حيث انتقل للعمل كمدير للجمعية الخيرية التابعة لمجموعة المرحوم هائل سعيد أنعم، وهناك ترك بصمات واضحة في تطوير العمل الاجتماعي وملامسة هموم واحتياجات مختلف شرائح المجتمع.

وكان للأستاذ محمود شاهر دور كبير في تنشيط العمل الإعلامي الموجه لخدمة شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة والتعريف بحقوقهم وقضاياهم وتسليط الضوء على العديد من هذه القضايا عبر صفحة (قضايا الإعاقة) منذ تأسيسها حيث نشر له الكثير من الكتابات والمقالات الصحفية عن قضايا التأهيل والدمج والمشاركة المجتمعية في جوانب التأهيل والدمج وغيرها من القضايا التي أسهمت بشكل كبير في التوعية باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية مشاركة مختلف الجهات لدعم حصول هذه الشريحة على حقوقها.

التعريف بواقع العمل الاجتماعي

■ يذكر أن المهرجان الخليجي للعمل الاجتماعي يعقد كل عامين ويهدف للوصول إلى مجموعة من الأسس والقواعد المشتركة التي تحكم العمل الاجتماعي الأهلي في الدول الأعضاء ويهدف المهرجان إلى التعريف بواقع العمل الجماعي في دول المجلس ومناقشة الصعوبات التي تواجهه والعمل على إيجاد الظروف المناسبة المتكاملة بهدف الوصول إلى مجموعة من الأسس والقواعد المشتركة التي تحكم العمل الاجتماعي في الدول الأعضاء والعمل على ترسيخ المساهمة الأهلية في الثقافة والممارسة والسلوك لدى أبناء المنطقة، إضافة إلى تهيئة المناخ لزيادة مجالاته وتعميقها من خلال تبادل الخبرات والتجارب الرائدة التي يحتفي بها هذا المهرجان.

حيث يزخر المهرجان بالعديد من الفعاليات والأنشطة الداعمة لمجالات العمل الاجتماعي في بنيته الحديثة القائمة على الشراكة الفاعلة بين الجهود الرسمية والأهلية، ولهذا تأتي الحلقة النقاشية حول الشراكة الأهلية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون بهدف استعراض وتقييم تجارب الشراكة في الدول الأعضاء، مشيداً بتكريم رواد ورائدات العمل الاجتماعي في هذا الحفل والذي يأتي تقديراً من وزارات الشؤون الاجتماعية بدول المجلس للدور الذي لعبته القيادات الاجتماعية في معايشة المواطنين وتحديد مشاكلهم وإطلاق قدراتهم للمشاركة بجهودهم الذاتية في خدمة مجتمعاتهم.

اختتام أعمال الملتقى الخليجي الثاني عشر في مسقط :

الملتقى يوصي بتنفيذ بنود الدمج المجتمعي الشامل وفقا للاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة

متابعة / مطهر هزبر

■.. اختتمت في العاصمة العمانية مسقط الثلاثاء المنصرم فعاليات الملتقى الخليجي الثاني عشر للجمعية الخليجية للإعاقة الذي نظمته وزارة التنمية الاجتماعية العمانية بالتعاون مع الجمعية الخليجية للإعاقة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإعاقة بالسلطنة خلال الفترة) ٨- ٦ (مايو الجاري تحت شعار: (الدمج المجتمعي الشامل في ضوء الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة).

وخرج الملتقى في ختام أعماله بعدة توصيات أهمها: تنفيذ بنود الدمج المجتمعي الشامل كما جاءت في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع الخطط العامة للوصول إلى الدمج الشامل ضمن الاستراتيجيات الوطنية للإعاقة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكييف وتطويع مناهج التعليم العام للطلاب ذوي الإعاقة في بيئات الدمج الشامل.

كما أوصى المشاركون بتطويع المكتبات للأشخاص ذوي الإعاقة لدورها في تفعيل الدمج الشامل وتحقيق الدمج الشامل بمؤسسات التعليم العالي وإنشاء مراكز خدمات بها الأشخاص ذوي الإعاقة والتأكيد على أهمية الشراكة بين الأسرة والمجتمع والجهات المعنية في تفعيل الدمج الشامل.

كما طالب المشاركون بضرورة استخدام التقنية المساعدة وتطويع البرامج الحاسوبية ومواقع الانترنت للأشخاص ذوي الإعاقة لمساهمتها في تطبيق الدمج الشامل بالإضافة إلى تشجيع إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالدمج الشامل وتطبيقاتها بدول المجلس وحث وسائل الإعلام للتوعية بأهمية الدمج الشامل في حياة المواطن الخليجي.

وأوصى الملتقى بنشر المبادرات الخليجية في مجال الدمج الشامل وتبادل الزيارات بين الجهات المعنية للإطلاع على التجارب الخليجية في مجال الدمج الشامل للاستفادة من هذه التجارب اختصارا للوقت في تحقيق الدمج ودعوة مجلس وزراء التربية والتعليم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس وزراء التربية العرب إلى تبني التجارب الخليجية والعربية في مجال تعليم وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة، إلى جانب دعوة مؤسسات المجتمع المدني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اختلاف أنواعها للقيام بمبادرات لتفعيل الدمج الشامل.

منبر الأقوياء

العاملون في مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة

مجيب قحطان*

■ .. احتفلت بلادنا مع سائر العالم بعيد العمال العالمي الذي يصادف الأول من مايو من كل عام وهذا اليوم دائماً ما يكون محطة تقييمية وتكريمية في آن واحد فتقييمية لتقييم ما أنجزه العمال في أي جهة أو مصلحة خلال عام كامل وتكريمية ايضاً لتكريم المبرزين والمتميزين من العاملين وذلك اعترافاً بالجهود التي بذلوها وقدموا ما عندهم لخدمة مجتمعاتهم بما تمليه ضمائرهم.

إنني من هذا المدخل أود الحديث عن فئة من العمال هم العاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقدمون خدمات جليلة ويبذلون ما بوسعهم لتقديم خدمات لأخوانهم ذوي الإعاقة سواءً في مراكز أو جمعيات أو مدارس أو مرافق أخرى ونجد دائماً الجهات المشرفة أو القائمين على هذه المرافق يضغطون على العاملين ويحملونهم فوق طاقتهم مستغلين بذلك الشروط الجزائية في ما يخص العاملين بالتعاقد وما أكثرهم في مراكز الإشخاص ذوي الإعاقة ، وأود الإشارة هنا إلى ضرورة إعطاء العمال مع ذوي الإعاقة المزيد من الرعاية والاهتمام من خلال تأهيليهم وإلحاقهم بالعديد من الدورات التدريبية والتأهيلية وورش العمل التي تنمي معارفهم ومداركهم كلاً في ما يخص مجال عمله وينبغي على الجهات المختصة والمشرفة على المراكز الحكومية العاملة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة أن تعمل على حل مشكلة هامة يعاني منها العاملون في هذه المراكز وهي تثبيت الكادر العامل فيها والذين تصل فترة تعاقدهم من ثمان إلى عشر سنوات فلهم الأولوية فإن تثبيتهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية سيسهم في استمرارهم في مزاولة أعمالهم في خدمة ورعاية شريحة ذوي الإعاقة خصوصاً إن ما يتقاضوه ما هي إلا مبالغ بسيطة.

وينبغي على الجهات المختصة كوزارة الشئون الاجتماعية والعمل وأمانة العاصمة أن تعمل على استيعاب العاملين في هذه المراكز ضمن موازناتها كي تسهم هذه الجهات في معالجة أوضاع هذه المراكز وذلك حسب قرار مجلس الوزراء رقم)30 (لسنة2012 م الذي ينص على (على كل جهة أن تعالج أوضاع المتعاقدين لديها في إطار موازناتها) خصوصاً وهذه المراكز تقع تحت نطاق مسئولياتها .

أقول هذا وأنا أعلم حجم المعاناة التي يعانيها عدد من العاملين المتعاقدين في مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة ومنهم مركز السلام للمعاقين حركياً الذي فيه أكثرمن 60متعاقداً ومتعاقدة تتراوح فترة تعاقدهم من ثمان إلى عشر سنوات فكلهم أمل وتفاؤل أن تجد معاناتهم صدى لدى الجهات المعنية التي بيدها القرار بتثبيتهم، فهذا سيسهم في رفع معنوياتهم النفسية والمادية وستنعكس إيجابياً على تجويد خدماتهم التي يقدمونها لشريحة الأشخاص ذوي الإعاقة الفئة التي هي بحاجة إلى دعم حكومي ومجتمعي أكثر من أي شريحة أخرى في المجتمع.

● مسئول العلاقات العامة والإعلام بجمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً

هل يتقبل الأصحاء فكرة الزواج من ذوي الإعاقة؟

مختصون وعلماء: لا مانع من هذا الزواج شريطة رضا الطرفين

تحقيق/زهور السعيدي

.. أحيانا يشعر المعاق أنه غير سوي ومرفوض من المجتمع وأن المجتمع ينظر له نظرة انتقاص .. ويتولد هذا الشعور عنده ويزداد عندما يحاول المعاق الانخراط في المجتمع شأنه شأن أقرانه وخاصة إذا فكر الشخص المعاق الزواج من شخص سليم فعندها تكبر العقبات ويظهر التمييز الفعلي للشخص المعاق.

رفض قاطع

الشاب المعاق من حقه أن يعيش حياة أسرية طبيعية كما هي بالنسبة للشباب الأصحاء، تقول أم أيمن أن ابنها يعاني من إعاقة ذهنية ولكنه يستطيع التمييز بين الأشياء فقط هو ليس بذكاء الإنسان العادي وهذه الإعاقة لا تمنعه من العمل وقد تقدم للزواج من ابنة عمه وهي سليمة ولكنها رفضته بحجة الإعاقة كما يوجد العديد من أقرانه المعاقين وأصدقائه الذين حاولوا الزواج من فتيات سليمات ولكن الأمر يبوء بالفشل ولا أحد يقبل بهم ولو قبلت الفتاة فإن أهلها يرفضون.

نوع الإعاقة

المعاقة فايزة عبدالله الصديق المسؤولة السابقة عن جمعية المعاقين تقول: إن الإعاقة ليست عائقا أمام الزواج وإنها تعرف الكثير من المعاقين ممن تزوجوا بأصحاء وعاشوا بسعادة وأنجبوا الأطفال وكونوا أسرا لا مثيل لها من الإخلاص والحب.

وتضيف الصديق: إن الإعاقة إذا كانت كبيرة جدا كالإعاقة الذهنية الشديدة فمن الصعب في هذه الحالة أن يرتبط هذا الشخص لأنه لا يستطيع تحمل مسؤولية الأسرة ولكن إن كانت الإعاقة جزئية أو في أحد أعضائه فلا مانع من أن يرتبط بشخص سليم مادام هناك تراضي وتوافق بينهما .

حياة مغايرة

هناء محمد أحمد معاقة في إحدى قدميها تقول إنها تزوجت قبل سنوات من شخص سليم بكامل إرادته وأنجبت له طفلا سليما ولكن بعد مرور بضعة أشهر تغيرت الحياة بينهما كلياً وأصبحت حياتهما في جحيم لا يطاق.. وتضيف هناء: كنت أقوم بالعديد من الأعمال والأنشطة في جمعية الإعاقة وكنت عضوة نشيطة فيها وأحسست أني أساهم بشيء لأقراني من المعاقين ولم أكن أشعر حتى بأني معاقة ولكن بعد أن تزوجت من هذا الشخص السليم أصبح دوما يعيرني بإعاقتي ويهينني ويذكرني بها ويشعرني بأني عاجزة تماما عن الحياة والصدمة كانت عندما اكتشفت أنه تزوج بي لأني أملك بيتا فقط كان زواجه مني لمجرد المصلحة.

وتنهي هناء حديثها بقولها: ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل.

الرضى والتفاهم

الأستاذة سماح شرهان المسؤولة في جمعية الأمان لرعاية الكفيفات كان لها رأي في هذا الموضوع فقالت: إن الإعاقة لم تحكم على العلاقات الزوجية بالفشل أو الانتهاء بل إن هناك العديد من الأمثلة لحياة زوجية ناجحة ما دام المعاق قادرا على أن يتعايش مع الحياة الزوجية.

وأضافت شرهان: يوجد العديد من الكفيفات من جمعيتنا ممن تزوجن من أشخاص أصحاء ونجحن في حياتهن ويعشن الآن بسعادة وأيضا يوجد العديد ممن تزوجن ورزقن بالأطفال واستطعن أن يربين أطفالهن بأكمل وجه فالحياة إرادة وكم ممن هم أصحاء ولكن لا وجود لهم في الحياة وكم ممن يبصرون ولكنهم عمي صم.

أخصائيون

الأخصائية سمر محمد تقول: إن إعاقة الجسد أهون من إعاقة الخلق ولا مانع من زواج المعاقين وهناك العديد من الزيجات الناجحة التي أسفرت عن إنجاب الأطفال ولكن يجب التنويه إلى أن الأسرة لها دور مهم فلا بد من المتابعة المستمرة لهم ولا بد من مساعدتهم في جميع تفاصيل حياتهم كما أن التأهيل المهني مهم جداً لهم لتفاعلهم مع المجتمع وإذا لاحظنا فإن في الخارج يتزوج المعاقون تحت إشراف مختصين ينظمون لهم كل شيء.

وتضيف: الإعاقة منها الشديدة ومنها المتوسطة والبسيطة فمثلا المعاق ذهنيا (المنغوليين) من الأفضل إن حدث الزواج أن لا يتم الإنجاب أما الإعاقات المتوسطة والبسيطة فمن الطبيعي أن يتزوجوا سواء من معاقين مثلهم أو من أصحاء وليس شرطاً أن يولد أبناؤهم معاقين فكم من أصحاء أنجبوا معاقين والكثير أيضاً من المعاقين ممن أنجبوا أصحاء.

رأي الدين

الشيخ عمر علي وهو قاضي وعالم ديني قال في هذا السياق: يجوز للفتى أو الفتاة أن يتزوج معاقا إذا كان راضيا وعالما بعيب الآخر وإذا توفر شرط القدرة على الزواج والإنفاق وواجب على الأسرة والمجتمع مساعدتهم.

أما الإعاقة الذهنية كالجنون والتخلف فيجوز له الزواج أيضا شريطة أن يكون الطرف الآخر راضيا بذلك مع رضى أولياء المرأة ويجب أن يكون المعاق مأمون شره وآذاه ولا يتصف بالعدوانية، والمعاق في البصر والصم والبكم أو إن كانت الإعاقة في اليد أو الرجل فيجوز الزواج برضى الطرفين لأن المعاق بدنيا لا فرق بينه وبين الصحيح وله أن يتزوج متى رضي الطرف الآخر بإعاقته.

ويضيف القاضي: يجوز زواج المعاقين والمتخلفين عقليا وسد احتياجاتهم العضوية والنفسية حق مكفول لهم كغيرهم ولكن لا بد من وجود من يساعدهم ويرشدهم من أناس أصحاء سواء أقرباء أو من أسرهم.

أخيراً

وفي الأخير فإن قضايا الإعاقة تعتبر من القضايا التي فرضت نفسها بقوة على أجندة المهتمين بهذه الفئة باعتبارهم فئة من هذا المجتمع وينتمون إليه والمعاش الذي يعيش حياته (البيولوجية) الطبيعية له الحق أيضاً في الزواج والاستقرار مادام هناك رضا من الطرفين وكم من أناس أصحاء ولكنهم بالحقيقة معاقون في أخلاقهم وتصرفاتهم ولابد من تكاتف المجتمع والأسرة للوقوف مع المعاق وتأهيلهم بما استطاعوا ليندفعوا إلى المجتمع مسابقين الأصحاء في جميع مجالات الحياة.